النهر . ويشبه وضع هذه المستوطنات من الناحية الامنية الوضع الامني لقرى الحدود الاسرائيلية على امتداد خطوط الهدنة مع الاردن قبل عام ١٩٦٧ .

وفي سيناء التي لم يشفع لها واقعها الصحراوي من شره الاستيطان الاسرائيلي ، حيث اقيمت هناك ثماني مستوطنات اسرائيلية ، بدأ الاستيطان الاسرائيلي ينشط حين اخذت شركة «سوليل بونيه» على كاهلها البدء عند مطلع هذا العام في اقامة ٩٠ وحدة سكنية كدفعة اولى في شرم الشيخ . وقد تم تسجيل اسماء ٢٠٠ عائلة من مناطق مختلفة في اسرائيل للاستيطان في شرم الشيخ علاوة على العائلات المدنية الموجودة هناك . وتأمل هذه العائلات ان تكون بمثابة الطلائع الاولى من المستوطنين ، لتحويل تلك المنطقة النائية الى مدينة تتسع لعشرين ألف نسمة حسب البرنامج الاساسي. ومن الجدير بالذكر انه روعي ان يكون تخطيط هذه المباني ملائما ومنسجما مع المخطط الاساسي للمدينة .

فيما يتعلق بالمنطقة الشمالية من سيناء ، فقد حظيت المستوطنات القائمة هناك بزيارة وزير الدفاع موشيه ديان ، حين تفقد في النصف الثاني من شهر يناير مستوطنات « ناحال يام » و« ناحال سيناي » و« دكله » وتحدث مع المستوطنين حول امكانيات توسيع نشاطهم ، ومدهم بمستوطنين جدد . هذا ومن المقرر ان تضاف في العام الحالي الى المستوطنات القائمة في شمال سيناء بالقرب من رفح ما بين ٨ — ٩ مستوطنات جديدة كما جاء على لسان « يعقوب تسور » احد المسؤولين في الوكالة اليهودية . وبذلك يتعزز الاستيطان الاسرائيلي في صحراء سيناء ويصبح اذا تم ما وعد به «يعقوب تسور» شبيها بالاستيطان في هضبة الجولان التي يصر المسؤولون الاسرائيليون في تصريحاتهم بأنها « لن تعاد الى السوريين حتى ولو مقابل اتفاقية سلام » .

هنالك ثلاثة عوامل — بالاضافة الى العامل الاستراتيجي — منشطة لاستيطان سيناء (١) استغلال آبار البترول البرية منها والبحرية في منطقة ابو رودس على خليج السويس ، حيث تستخرج كميات تبلغ ٦ ملايين طن سنويا وتقدر بـ ٨٠ مليون دولار ، وهذه الكمية تكفي احتياجات اسرائيل من النفط (٢) العثور على كميات وافرة من المياه الجوفية وسط سيناء على عمق كبير . وحسب تقدير الخبراء « فانها ستغطي جزءا كبيرا من احتياجات القطاع والعريش لعشرات السنين » ويعكف المختصون الان على دراسة امكانية نقل هذه المياه الى القطاع (٣) الارباح التي تجنيها اسرائيل من السياحة في أماكن مختلفة من سيناء .

اجراءات لتكريس الاحتلال : نشطت اسرائيل في الاونة الاخيرة باتخاذ اجراءات — علاوة على النشاط الاستيطاني — بغرض تكريس احتلالها للمناطق العربية المحتلة ، تمهيدا لضمها او ضم اجزاء منها الى اسرائيل .

ففي هضبة الجولان بدأت سلطات الاحتلال بفرض قانون ضريبة الدخل على سكان الهضبة ، وقد رفض وجهاء المنطقة في بداية الامر هذا الاجراء لان « خطوة كهذه تعتبر بمثابة احلال القانون الاسرائيلي على الهضبة » الا أنهم سحبوا معارضتهم ، بعد اجتماعهم بقائد المنطقة الشمالية ، وعلى اثر تعهد السلطات الاسرائيلية « بأنهم سيحظون بكافة التسهيلات التي تمنح لسكان قرى الحدود الاسرائيلية » !

وفيما يتعلق بالضفة الغربية فان السلطات الاسرائيلية ما زالت ماضية في الاعداد لاجراء الانتخابات للمجالس البلدية والقروية بالرغم من اشتداد معارضة الانتخابات بين صفوف الزعامة التقليدية هناك ، فقد انضم في الاونة الاخيرة الى صفوف المعارضين للانتخابات رئيس واعضاء بلدية نابلس واقتفى اثرهم كل من رئيسي بلديتي جنين وطولكرم ، كما ان الشيخ محمد الجعبري رئيس بلدية الخليل المعروف بولائه للسلطات الاسرائيلية اعرب عن تخوفه من ان تؤدي الانتخابات الى « القطيعة بين الضفتين » .

ويمكن القول ان الانتخابات ناجمة بالاساس عن التناقض بين الاطراف الثلاثة ذات النفوذ في الضفة الغربية ، الاول الطرف الاسرائيلي وهو الاقوى والثاني الزعامة التقليدية ، والثالث النظام الاردني . فقد ارتأى الطرف الاسرائيلي منذ الاحتلال ان ينمي الزعامة التقليدية في الضفة التي كانت قد ترعرعت في احضان النظام الاردني ، وان يفسح المجال في نفس الوقت للنظام الاردني بأن يمارس ما تبقى له من نفوذ للوصول الى هدف واحد يتمثل في حصر ظل النفوذ الفدائي في المنطقة،